

**تقييم الاداء المصرف في باستخدام أدوات التحليل المالي (النسب المالية)  
دراسة تطبيقية على مصرف دار السلام للاستثمار في العراق  
للسنوات من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٥**

م.م عثمان امين احمد  
جامعة التنمية البشرية الاهلية في السليمانية / كلية الادارة والاقتصاد  
قسم المحاسبة

[Othman.ahmad@uhd.edu.iq](mailto:Othman.ahmad@uhd.edu.iq)

### الملخص

يشكل التحليل المالي لميزانيات وارصدة المصادر الاطار الملاائم لاجراء عملية التشخيص على اعتبار ان كل اختلاف في وضعية المصرف سوف تظهر من خلال المؤشرات المالية ، لأن الارقام المجردة في القوائم المالية لا تعكس وبشكل واضح حقيقة المركز المالي لها ، لذا فان النسب المالية تكشف عن علاقات مهمة بين الارقام التي تظهر في تلك القوائم لكي يعطي للمصرف مؤشرًا في وقت مبكر للتدخل لمعالجة مشكلة معينة واتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة الازمة ، اي العمل على معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة مما يساهم في تحقيق مصالح الاطراف ذات العلاقة به ، ولتحقيق ذلك تم احتساب مجموعة من النسب المالية بالتطبيق على القوائم المالية لمصرف دار السلام للاستثمار للاعوام ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٥ لمعرفة معظم جوانبها المتعلقة بادائها خلال هذه الاعوام .

ولقد توصل البحث الى ان المؤشرات المالية المطبقة على المصرف تشير الى ان المصرف يحتفظ بسيولة عالية مما يوفر حماية للمودعين مما يرفع ثقتهم بالمصرف ، ولكن بالمقابل يؤثر الاحتفاظ بسيولة عالية من قبل المصرف الى انخفاض ربحية المصرف مما يؤثر سلباً على تعظيم ثروة المساهمين وسعر السهم في سوق العراق للأوراق المالية ، وهنا نحن لانقول ان اداء المصرف غير جيد ولكن نقول بأنه متواافق مع المرحلة الحالية التي تتميز بعدم الاستقرار مما يحتم على المصرف الاحتفاظ بسيولة عالية مضحياً بجزء من ارباحه وانخفاض سعر سهمه من اجل الاستمرار والوصول الى مرحلة افضل تمكنه من زيادة الاستثمار على حساب السيولة ما يزيد من ربحية المصرف وسعر السهم . كما وقد تم اثبات فرضيات البحث التي تنص على وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية والاداء المصرف ، ووجود علاقة طردية بين الربحية والاداء المصرف .

**الكلمات المفتاحية :** تقييم الاداء ، النسب المالية ، الاداء المصرف ، القوائم المالية .

### پوخته

شیکاری دارای بو راپورت و بالانسی دارایی بانکه کان بنه مايه کی گونجاوه بو پرسه دهست نیشان کردن چونکه هر جیاوازیه کله کارویاری بانک دا له ری نیشانده داراییه کانه وه دهنه که ویت ، بویه ته نهاره داتا لیسته داراییه کان بنه س نیه بو درخستنی راست و دروستی ناوهندی دارایی بانکه کان ، بویه ریژه داراییه کان په یوهندیه گریگه کان دیاری ئه کات له نیوان داتاو زماره کانی ناو لیسته داراییه کان ، که ئه مه ش نیشانده رئیت بو بانکه کان بوئه وه له سره تاوه بتوانیت چاره سه ر بو کیشه داراییه کان دیاری بکات وه ریکاره گونجاوه کان بگریته به ر . بهمانا کار کردن بو چاره سه ری خاله لاوزدکان و پالپشتی خاله به هیزه کان یارمه تی دهن بو به رزوهندی لایه نه په یوهندی داره کان . بو گه یشت بهم ئاما نجه کومه لیک ریژه دارایی هرثمار کراوه بو پراکتیزه کرنی لیسته داراییه کان بانکی دارنه لسه لام بو سالانی ٢٠٠٥ تا ٢٠١٥ بو گه یشن به هه مو رووه کانی تاییه ت به توانسته ئه و سالانه دا . وه تویژه به پراکتیزه کردنی نیشانده داراییه کان له سه ر بانکی دارنه لسه لام گه یشته ئه و ئه نجامه هی که به دهستگرتن به نه ختینه یه کی زوردهه توانيویه تی پاریزگاری بکات له سپارده رکانی به هیز کردنی باوریان به رامبه ربه بانک . به رامبه ربه مه ش هیشتنه وه نه ختینه یه زور ئه بیتہ هوی که مبوبونه وه ریژه قازانجی بانک و کاریگه ری ئه بی له سه ر سامانی پشکداره کانی و نرخی

پشکه کانی له بازاره کانی عیراق بوجاغه زه داراییه کان. لیرهدا ئیمه نالیین توائستی بانک لاوازه، بهلکو بوئهم قوناغه هه ستياري هيستا هاوته ريري. له بهره رئمه دهست گرتن به نه ختی زوره و له دهست دانی بهشیك له قازانچ و دابه زين نرخی پشکه کانی ریگایه که بوجبه رد هدام بعون له قوناغه دا تا ئه گاته قوناعیکی باشتار كه بتوانیت و بهره هینان زیاد بکات و قازانچ به دهست بهینیت و نرخی پشکه کانی به رز بیتھوه. لیرهدا گریمانه تويزینه و که هاته دی که په یوهندیه کی پیچه وانه هه یه له نیوان نه ختی و قازانچ و توائست بانک دا. وه په یوهندیه کی راسته وانه هه یه له نیوان قازانچ و توائست بانک دا.

## Abstract

The financial analysis of the budgets and balances of banks is the appropriate framework for conducting the diagnosis on the basis that each difference in the status of the bank will appear through financial indicators, because the figures in the financial statements do not clearly reflect the fact of financial position, so the financial ratios reveal important relationships between The figures appearing in these lists in order to give the bank an early indication of intervention to address a particular problem and to take appropriate corrective measures in the necessary, ie work to address the weaknesses and strengthen the strengths, helping them to achieve the interests of the parties involved in it. A set of financial ratios is applied to the financial statements of Dar al Salaam Investment Bank for the years 2005 through 2015 to find out most aspects of its performance during these years.

The research found that the financial indicators applied to the bank indicate that the bank maintains high liquidity, which provides protection to depositors, which raises their confidence in the bank, but in contrast, maintaining high liquidity by the bank to low profitability of the bank, which negatively affects the maximization of shareholders' wealth and stock market price Iraq's securities, and here we say that the performance of the bank is not good but we say that it is compatible with the current stage, which is characterized by instability, which necessitates the bank to maintain high liquidity funny part of the profit and low price of its share in order to continue and reach a better stage enabling it Investment at the expense of liquidity increases the profitability of the bank and the share price.

The research hypothesis has been proved that there is an inverse relationship between liquidity, profitability and banking performance, and a positive relationship between profitability and banking performance.

**Keywords:** performance appraisal, financial ratios, banking performance, financial statements.

## المقدمة

تواجه بيئه الاعمال المعاصرة العديد من المتغيرات التي اصبحت تحديات على الوحدات الاقتصادية ومنها المصرفية مما تتطلب الاستجابة لها ولعل من أبرزها العولمة والمنافسة الشديدة والثورة المعلوماتية والتطورات التكنولوجية وتغير الانظمة الى الامرکزية وسياسة السوق الحرة مما تتطلب الاستجابة اليها سواء كانت من بيئه الاعمال الداخلية او الخارجية بهدف البقاء ضمن دائرة المنافسة والمحافظة على بقائها واستمرارها وديمومتها ولعل من بين تلك الاستجابات هي الاتجاه الى دعم المؤشرات المالية والخاصة بتكونين مؤشرات اداء حاكمة تتجه نحو المستقبل . ولعل استخدام النسب المالية قد توفر مجموعة من المقاييس التي تعتمد على نتائج الاحداث الماضية ، تعمل كمؤشرات للاداء المستقبلي ولتقدير الاداء واعطاء صورة كاملة عن الاداء التشغيلي فضلا عن تحديد نواحي القصور والعمل على تلافيها مستقبلا.

## منهجية البحث

### مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من ان العديد من الاطراف ذات العلاقة بالمصارف تعاني من مشكلة انعدام الثقة بها، مما يؤثر على قراراتهم في التعامل معها ام لا ، ومن هنا يأتي دور التحليل المالي لمعالجة تلك المشكلة من خلال ترجمة البيانات المعروضة في القوائم المالية الى معلومات مفيدة التي كافة الاطراف ذات العلاقة بالمصارف (ادارة،مساهمون ،مقرضون ، مودعون ، مستثمرون...الخ) وبالتالي يتم ازالة عدم التأكيد واتخاذ القرارات الاكثر دقة .

### أهمية البحث:

يؤدي استخدام النسب المائية الى امكانية التعبير عن اداء المصارف لتحسين ادائها وقدرتها على المنافسة وتضمين استمراريتها في مزاولة انشطتها وتكوين رؤية موضوعية حول استخدام النسب المائية كمؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس اداء هذه المصارف والتي تحصل عليها من خلال ترجمة الارقام الواردة في القوائم المالية الى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات المختلفة التي تهم كافة الاطراف ذات العلاقة بالمصرف.

### اهداف البحث:

يهدف البحث الى ما يلي :

- اظهار مفهوم النسب المائية وتحديد اهميتها وكيفية العمل من خلالها وفقاً للصيغ الموضوعية.
- محاولة ابراز اهمية هذه النسب في قياس اداء المصارف .
- ضمان توفير معلومات ذات جودة عالية تمكن من الاشارة الى نقاط القوة والضعف في اداء المصارف والوقوف على الحلول المناسبة لها.

### فرضية البحث :

ينطلق البحث من اربع فرضيات رئيسية :

- الفرضية الاولى : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عكسية بين التحليل المالي لنسب السيولة والاداء المصرفي .
- الفرضية الثانية : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب الربحية والاداء المصرفي .
- الفرضية الثالثة : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب النشاط والاداء المصرفي .
- الفرضية الرابعة : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب مؤشرات السوق والاداء المصرفي .

### اسلوب البحث :

اعتمد الباحث في اعداد بحثه علي الاسلوب التحليلي المستند الى المؤشرات المالية في تحليل البيانات المالية للمصرف عينة البحث.

### نطاق البحث :

- النطاق المكاني : يتناول البحث مصرف دار السلام للاستثمار في العراق.
- النطاق الزماني: يغطي البحث السنوات ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٥.

**هيكل البحث:**

ولغرض الوصول الى هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث رئيسية فهي كالتالي:

- المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للتحليل المالي .

- المبحث الثاني: تحليل المؤشرات المالية لمصرف دار السلام للاستثمار لمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

- وختاماً : الاستنتاجات والتوصيات.

**المبحث الاول****الاطار المفاهيمي للتحليل المالي****اولاً : مقدمة:**

ان التحليل المالي يعد وسيلة تمكن الاطراف ذات العلاقة (مدراء ، مساهمون ، مودعون ، مقرضون ، مستثمرون في السوق المالية) من تطبيق مجموعة من المؤشرات المالية عن انشطة المؤسسة المصدرة للبيانات . اذ يقوم التحليل المالي ايًّا كانت صورته على منهج المقارنة لذا تعددت النسب المالية المستخدمة حسب اتجاه وطبيعة مجال المقارنة . ومن هذه النسب المالية : نسب السيولة ، نسب الربحية ، نسب النشاط ، ونسب السوق ، ويعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من اكثر الوسائل استخداماً لتقييم الوحدات الاقتصادية . (مطر، ٢٠٠٣: ٢٤)

**ثانياً : القوائم المالية:**

ان القوائم المالية التي يعتمدتها مراقب الحسابات الخارجي المستقل وترفق مع تقريره وتنشر تكون غير قابلة للاستخدام من قبل الاطراف ذات العلاقة الا بعد تحليلها وتفسيرها حتى يسهل فهمها وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم سواء في مجال الاستثمارات او في مجال التمويل . ولكي تفي القوائم المالية باحتياجات مستخدميها في المجالات المشار إليها لابد من توافر شرطين اساسيين هما: ( جربوع، ٢٠٠٥: ٢٧٠ ) :

١. ان تتسم البيانات التي توفرها تلك القوائم بقدر معقول من المصداقية ليكون بالامكان الاعتماد عليها والوثق بها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

٢. ان تكون تلك البيانات قابلة للمقارنة ، وذلك لكي تحوز المؤشرات المشتقة منها على قبول عام يمكن استخدامها لتقييم اداء المؤسسات والوقوف على مراكزها المالية واجراء المقارنات بشكل موضوعي .

**ثالثاً : مفهوم التحليل المالي:**

هو عبارة عن القيام بدراسة وتحليل الارقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والارقام المختلفة رأسياً كانت او افقياً التي تشملها القوائم المالية في المركز المالي وقائمة الدخل من خلال ثلاث فترات مالية على الاقل للحصول على نتائج افضل ومن خلال هذه النتائج يمكن التعرف على الاتجاه الذي تسير اليه ايجابياً او سلبياً ( عبداللطيف، ١٩٩٩: ٢٣ ).

ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه عملية اجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف الى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات اخرى مالية وغير مالية بهدف مساعدة الاطراف ذات العلاقة في اتخاذ قراراتهم الرشيدة . ( خنفر، المطرانية، ٢٠٠٦: ٧١ ).

وتعبر النسب المالية عن العلاقة بين بندين او اكثر من بندين القوائم المالية . وبشكل عام يمكن ان تنسب اي رقم في القوائم المالية الى رقم اخر للوصول الى دلالة ذات معنى ، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مؤدية او بعدد المرات . وتعد النسب المالية من اكثر ادوات التحليل شيوعاً . ولا توجد قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لاغراض التحليل .

فبشكل عام يستطيع المحلل ان ينسب اي رقم في القوائم المالية الى رقم اخر في السنة الحالية او السنوات السابقة اذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى . ( الخليلة، ١٩٩٨: ٤٥ )

#### رابعاً : الاطراف ذات العلاقة من التحليل المالي:

من الممكن تصنيف الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة علاقتها بنتائج التحليل المالي الى ما يلي :

##### ١. المستفيدين داخل المنشأة :

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة ، ويلاحظ ان اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبياً من مستوى الى اخر نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها ، ويلاحظ ايضاً ان هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في :

أ. الحصول على مؤشرات مالية كمية تتعلق باداء المنشأة بصورة شاملة.

ب. الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات.

##### ٢. المستفيدين خارج المنشأة :

هم كافة الاطراف من خارج الوحدة الذين لهم مصالح معها ، وبالتالي تعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة علاقتها بالمنشأة الا انه يمكن ان يكون ذو مصلحة بنتائج التحليل المستثمرون الحاليون والمتوقعون ، المقرضون على اختلاف فناتهم ، والدانون التجاريون بالإضافة الى اطراف اخري لهم رابطة بالوحدة يصعب تحديدها بدقة او بشكل مباشر الا ان لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناءً عليها قرارات تؤثر علي عملهم بشكل مباشر، ومن امثالهم الاجهزة الرقابية الحكومية ، واجهزه الضريبة ، واجهزه التخطيط الحكومي وغيرها .(الحيالي، ٢٠٠٧: ٢٧)

#### خامساً : اهمية التحليل المالي:

يمكن اجمال اهمية التحليل المالي في النقاط التالية:(الشيخ، ٢٠٠٨: ٣):

١- تحديد مدى كفاءة الادارة في جمع الاموال من ناحية ، وتشغيلها من ناحية اخري.

٢- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الوحدة وقدرتها علي النمو.

٣- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الوحدة .

٤- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة او للوحدة.

٥-مؤشر على مدى نجاح او فشل الادارة في تحقيق الاهداف المرجوة.

٦-تعطي نتائج مناسبة يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة.

#### سادساً : اساليب التحليل المالي:

ان الاساليب المستخدمة في التحليل المالي تعتمد على غایيات المحلل المالي واهدافه، ويمكن تحديد اهم الاساليب التي يمكن اعتمادها في التحليل المالي بالاتي: (رمو، واخرون، ٢٠١٠: ٢٩):

١- التحليل المالي الرأسي: وهو التحليل الذي يقوم على اساس المقارنة بين ارقام القوائم المالية التي حدثت في الفترة نفسها، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة ، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه ، حيث ان المقارنة تتم في الفترة نفسها .

٢- التحليل المالي الافقى: ويطلق عليه التحليل المتحرك ، وتتركز الفائدة الرئيسية منه في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ، فمن خلال التحليل يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات ، فمن خلال التحليل يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات من خلال مقارنتها مع سنة تسمى سنة الأساس ، لمعرفة مدى الاستقرار او التراجع في هذا البند ، ويساعد هذا النوع من اساليب التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين.

٣- التحليل المالي بأسلوب النسب المالية : تعبّر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخصان بند معين او فقرة او مجموعة فقرات ، ويتم ذلك بقسمة احدهما على الآخر ، وهي لا تضيف بندًا جديداً للبندين ، وانما تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على النتائج من عملية التحليل المالي ووضعه في خدمة متذبذبي القرارات .

### سابعاً : النسب المالية وأنواعها :

تعتبر النسب المالية من اقوى الادوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تعتمد عليها الادارة في تحليل المركز المالي وربحية الشركة . وتعد النسب المالية محاولة لايجاد علاقة كمية بين عناصر المركز المالي او قائمة الدخل ولهذا فهي تزود الاطراف المعنية بالتحليل بفهم افضل لظروف الشركة ولا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي (Home.1995,758) . والنسب المالية تمثل فرصة ثمينة لتفسير العلاقة بين بنود كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وان مقارنة النسب المالية الحالية بما حققه وحدة اقتصادية معينة في السنوات السابقة ستمكنها من التعرف على الاتجاه العام وبالتالي معرفة ما اذا حققت الوحدة تقدماً او تراجعاً في حجم نشاطها وتقيم كفاءة اداء الوحدة موضوع البحث . (احمد، حنظل، ٢٠١٢: ٢٥١) .

ومن اهم النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الاداء :

١-نسبة السيولة : وهي تعبر عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتواعدة من دون تأخير ، والمصارف التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع ، الامر الذي يتطلب ان تكون مستعدة لمقابلة حركة السحبوبات المفاجئة والعادلة والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية ، وان انخفاض السيولة يؤدي الى فقدان ثقة العاملين بالمصرف . (البياس ، ٢٠٠٥: ٣٦-٣٧)

٢-مؤشرات الربحية : تسعى المصارف التجارية لتحقيق اعلى مستوى من الارباح اذ يعد الربحية من الاهداف الرئيسية للمصرف . ولكن يمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه ان يوظف الاموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات(الشكريجي، ١٩٩٩: ١١٥).

٣-نسبة النشاط : تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها الشركة الموجودات او الموارد المتاحة لها وذلك بإجراء مقارنات بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، وتساعد هذه المقارنات المحلل في تحديد كيفية استخدام الموارد وبالتالي الكشف عن نقاط الضعف في عمليات الشركة، فوضعت نسبة النشاط لتقيس فاعلية المنشأة في إدارة موجوداتها . (الشكريجي، ١٩٩٩: ١١٥).

٤-نسبة السوق : وتعتبر هذه النسبة ذات أهمية كبيرة لحملة الأسهم والمستثمرين المحتملين في الأسهم ولمحلي الأوراق المالية ومصارف الاستثمار وحتى للدائنين، فحملة الاسهم والمستثمرين يهمهم معرفة تأثير اداء الشركة على الدخل الناتج عن استثماراتهم في اسهم الشركة كما يهمهم قياس العائد على الاستثمار في الاسهم، اما محللو الأوراق المالية والمصارف الاستثمارية فيفهمهم تحليل اداء الشركة وتحديد تأثيره على قيمة اسهم الشركة بغية عمل توصيات الاستثمار المناسبة لعملائهم . (العامري ، ٢٠٠١ ، ١٤٣)

### المبحث الثاني

#### الجانب التطبيقي

#### تحليل المؤشرات المالية لمصرف دار السلام للاستثمار لمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

#### اولاً: نبذة عن مصرف دار السلام:

يعد مصرف دار السلام للاستثمار من المصارف الرائدة في العراق والذي يضم كادراً مصرفياً وإدارياً يبلغ قرابة ٤٠٠ موظف يقومون بإدارة الاعمال المصرفية والائتمانية، مقدماً خدماته من خلال ٩ فروع موزعة جغرافياً في بغداد والمنطقة الوسطى والجنوبية وأقليم كردستان، علماً أن المقر الرئيسي في بغداد في أحد المراكز التجارية المهمة.

لقد تم تأسيس المصرف في ٢٢ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٩٨ لكنه بدأ بتقديم خدماته المصرفية الفعلية في ١٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٩ . يقدم المصرف العديد من الخدمات المصرفية لكل من الزبائن المحليين والأجانب كخدمات الحسابات المصرفية الجارية والتوفير للأفراد والشركات وخدمات الودائع والبطاقات الائتمانية للأفراد والشركات والخدمات الاستثمارية.

### ثانياً: وصف متغيرات البحث:

من أجل تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة يجب وصف المتغيرات التي تم اعتمادها في البحث والتي تم تطبيقها على المصرف عينة البحث لمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ وكما مبين أدناه :

١. المتغيرات المستقلة وهي : تم استخدام النسب المالية المبينة في الجدول (١) أدناه والتي تعتبر المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير المعتمد.

النسبة المالية			ت
مجموع الودائع وما في حكمها	الاحتياطي الأولية	الرصيد النقدي	X1
مجموع الودائع وما في حكمها	الاحتياطي الأولية والثانوية	السيولة القانونية	X2
حق الملكية	العائد	معدل العائد على حق الملكية	X3
الموجودات	العائد	معدل العائد على الموجودات	X4
الودائع	الاستثمارات	معدل استثمار الودائع	X5
الودائع	القروض المنوحة	القروض المنوحة إلى الودائع	X6
عدد الأسهم	العائد	ربحية السهم	X7
عدد الأسهم	عدد الأسهم المتداولة	دوران السهم	X8

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المعادلات الواردة في الجانب النظري.

### ٢. الأداء المصرفي (Y)

ثالثاً : قياس المؤشرات المالية لمصرف دار السلام للاستثمار لمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

تم قياس المؤشرات المالية لمصرف دار السلام باستخدام النسب المالية والتي تضمنت مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط ومؤشرات السوق وللمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ ، وكما يلي

## جدول (٢)

النسبة المئوية لمصرف دار السلام للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

السنة المؤشر	ت	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
نسبة الرصيد النقدي	١	95%	99%	100%	97%	83%	80%	116%	112%	111%	107%	57%	
نسبة السيولة القانونية	٢	95%	99%	100%	97%	83%	80%	116%	112%	111%	108%	69%	
معدل العائد / الودائع	٣	2%	3%	4%	4%	2%	4%	3%	4%	0.3%	5%	2%	
معدل العائد / حق الملكية	٤	4%	6%	12%	15%	11%	2%	17%	23%	3%	24%	2%	
معدل العائد / الموجودات	٥	1%	2%	3%	3%	2%	0%	3%	3%	5%	4%	1%	
معدل استثمار الودائع	٦	40%	41%	36%	31%	35%	37%	3%	3%	5%	9%	46%	
القروض / الودائع	٧	39%	29%	6%	2%	3%	3%	2%	3%	4%	9%	41%	
نسبة ربحية السهم	٨	9%	15%	27%	27%	17%	52%	15%	19%	2%	15%	1%	
معدل دوران الاسهم	٩	0%	6%	5.4%	2.7%	0.9%	0.9%	1%	0.5%	0%	1%	7%	
الاداء المصرفية	١٠	%1.3	%1.9	%2.3	%1.5	%1.6	%0.3	%0.2	%4.2	%0.7	%0.3	%1.2	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف دار السلام المنصورة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2005 – 2015.

يبين الجدول رقم (٢) المؤشرات المالية المحسوبة لمصرف دار السلام للمدة 2005 – 2015 والتي تم اعتمادها في برنامج SPSS في تحليل علاقة الارتباط بينها وبين الاداء المصرفية. وكما مبين من الجدول ان مستويات السيولة اخذه بالارتفاع من عام 2005 وحتى 2009 بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية المتربدة ادى الى اعتماد المصرف على السياسة التحفظية لزيادة ثقة المودعين بالمصرف ، وكون المودعين هم احد الاطراف ذات العلاقة بالمصرف فان زيادة السيولة فيه يعتبر بمثابة حماية لودائعهم ، اي ان المصرف الان يحقق مصلحة المودعين اذ شكلت السيولة كما مبين في الجدول اعلاه تقربياً نسبة 100% اي ان الحماية لكل 1 دينار ودائع يوجد 1 دينار سيولة في المصرف.

كما ونلاحظ من الجدول اعلاه ان معدل العائد على الموجودات في احسن الاحوال بلغ 5% عام 2006 على مستوى مدة البحث وهو منخفض بسبب عدم استثمار الودائع بشكل جيد مما انعكس سلباً على العائد على حق الملكية والموجودات وهذا ما يثبت العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة اي ان ارتفاع السيولة يؤدي الى تقليل الربحية اي ان من كل 100 دينار موجودات تم استثمار 5 دينار فقط ، اي ان المصرف في هذه الحالة لا يعظم ثروة المساهمين في الوقت الحالي وانما يحقق ربح لا يليبي طموحات المساهمين الحاليين ولا يشجع المساهمين المحتملين على شراء اسهم المصرف الذين يعتبرون طرف من الاطراف ذات العلاقة ، وكما يبين الجدول اعلاه ان معدل استثمار الودائع في القروض والاستثمارات المالية الاخرى بلغ 46% في احسن الاحوال عام 2005 ثم انخفضت الى 3% عامي 2008 و2009 ثم بعد ذلك عادت وارتفعت مابين 30% و40% وان نسبة الاستثمار اقل من النصف ما اثر على نسبة الربحية المحققة من قبل المصرف وادا ما قارنا بين معدل العائد على الموجودات البالغ 5% ومعدل استثمار الودائع في احسن الاحوال 46% يتبيّن ان الفرق

واشرت تلك النتائج على ربحية السهم في سوق العراق للاوراق المالية وعلى تداول المستثمرين لسهم المصرف والذي اثر على معدل دوران السهم في السوق المالي معتمداً على الاداء المصرف صعوداً ونزواً كما مبين في الجدول اذ وصل معدل دوران السهم في سوق العراق للاوراق المالية اخذ بالانخفاض حتى وصل الى 0% عام 2015 مما ادى الى انخفاض الاداء المصرف في الى 1.3% عام 2015 مما اثر على قرارات المستثمرين في السوق الذين يعتبرون طرف من الاطراف ذات العلاقة ، وانخفض طلفهم على اسهم المصرف بسبب انخفاض الارباح المحققة.

#### رابعاً : تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المستقل

تم تحليل علاقة الارتباط بين تلك المؤشرات المالية والاداء المصرف في باستخدام برنامج SPSS ليبيان العلاقة بين تلك المؤشرات واشرها على الاداء المصرف في لمدة 2005-2015 .

جدول (3)

#### علاقة الارتباط بين السيولة المصرفية والاداء المصرف في لمصرف دار السلام

الاداء المصرف في		نسبة السيولة القانونية		نسبة الرصيد النقدي		علاقة الارتباط
مستوي المعنوية	معامل الارتباط	مستوي المعنوية	معامل الارتباط	مستوي المعنوية	معامل الارتباط	
04.37	-0.70	0.020	.986**	.	1	نسبة الرصيد النقدي
0.441	-0.73	.	1	.	.	نسبة السيولة القانونية

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

يبين الجدول رقم (3) تأثير العلاقة بين الاحتياطيات الاولية في المصرف والتي تمثل بنسبة النقدية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة متطلبات السيولة عند الاستحقاق او عند الطلب ، كذلك معرفة تأثير الاحتياطيات الثانوية مجتمعة مع الاولية والتي يطلق عليها بنسبة السيولة القانونية والتي تشير الى وجود علاقة ارتباط متوسطة وعكسية ومعنىونية بين نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية والاداء المصرف في ، اي ان المصرف عندما يعلم يجب ان يوازن بين السيولة والربحية ، اي ان ارتفاع السيولة له اثر عكسي على انخفاض ربحية المصرف والعكس صحيح وكما مبين في الجدول كان معامل الارتباط بين نسبة الرصيد النقدي والاداء المصرف في -0.70 وبمستوى معنوية 0.437، كما وكان معامل الارتباط بين نسبة السيولة القانونية والاداء المصرف في -0.73 وبمستوى معنوية 0.441 ، وهذا يعني قبول الفرضية الاولى التي تنص على ان هناك علاقة ذات دلالة معنوية عكسيه بين نسبة الرصيد النقدي و نسبة السيولة القانونية المحافظة بها من قبل المصرف والاداء المصرف في فالمصرف الذي يتبع سياسة متحفظة يحافظ بسيولة عالية كما مبين في الجدول (1) لتلبية طلبات الزبائن في اي وقت ولكن على حساب الربحية التي يحققها المصرف وعلى العكس من ذلك المصرف المجازف يكون لديه نسبة سيولة اقل مع نسبة ربحية اكبر مما يؤثر على الاداء المصرف في المنشود من قبل المساهمين ، ولكن هذا الاداء يحكمه الوضع الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد وبناء عليه يتم زيادة السيولة ام التوظيف لاموال التي بحوزة المصرف. اي قبول الفرضية الرئيسية الاولى التي تنص على ان : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التحليل المالي لنسب السيولة والاداء المصرف في .

الاداء المصرفى		معدل العائد / الموجودات		معدل العائد / حق الملكية		معدل العائد / الموارد		معدل العائد / الودائع		علاقة الارتباط
مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	
0.021	**0.960	0.040	**0.984	0.020	**0.927	0.030	**0.984	.	1	معدل العائد / الودائع
0.051	**0.606	0.020	**0.960	.	1	.	.	.	.	معدل العائد / حق الملكية

يبين الجدول رقم (4) اختبار علاقة الارتباط بين نسب الربحية والاداء المصرفى ، اذ نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين معدل العائد على الودائع والاداء المصرفى اذ بلغ معامل الارتباط 0.960 وبمستوى معنوية 0.021 اي ما يفسر ان هناك علاقة قوية بين معدل العائد المتحقق وحجم الودائع الموظفة من قبل المصرف ولكن بسبب انخفاض حجم الودائع المستلمة والموظفة من قبل المصرف ادى الى انخفاض الارباح المتحققة اي ان تأثير الودائع على الاداء المصرفى طردي ، وكانت العلاقة بين معدل العائد وحق الملكية طردية ضعيفة والتي بلغت 0.606 وبمستوى معنوية 0.051 بسبب ان المصرف لم يستثمر جميع الودائع التي بحوزته وعدم استثمار اموال المالكين والتي يحتفظ بها المصرف على شكل موجودات ثابتة والتي تشكل تقربياً من 20% الى 55% من حجم راس مال المصرف والمتبقي يسمى راس المال الحر يحتفظ به المصرف على شكل سيولة لا تحقق ارباح للمصرف وانما تتحقق حماية لاموال المودعين والمقرضين للمصرف في الظروف الحالية التي تمر بها الصناعة المصرفية العراقية بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد ، وكذلك جانت العلاقة لمعدل العائد على الموجودات طردية التي بلغت 0.955 وبمستوى معنوية بلغ 0.032 ما يعني ان معدل العائد على الموجودات مرضي في الفترة الحالية ، واجملآ نستطيع ان نقبل الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على ان : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب الربحية والاداء المصرفى.

جدول (5)

## علاقة الارتباط بين نسب النشاط والاداء المصرفى لمصرف دار السلام

الاداء المصرفى		معدل توظيف الموارد		القروض / الودائع		معدل استثمار الودائع		علاقة الارتباط	
مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معدل استثمار الودائع	القروض / الودائع
0.048	0.556	0.019	0.498	0.054	0.594	.	1		
0.056	0.700	0.026	0.398	.	1	.	.		

0.032	**0.955	.	1	.	.	.	.	.	.	معدل العائد / الموجودات
-------	---------	---	---	---	---	---	---	---	---	-------------------------

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

يبين الجدول (5) علاقة الارتباط بين نسب النشاط والاداء المصرفي لمصرف دار السلام لالمدة 2005-2015 ، وكانت نسب علاقه الارتباط بين معدل استثمار الودائع والاداء المصرفي متوسطة التي بلغت 0.556 وبمستوي معنوية 0.048 ما يفسر ان المصرف لم يقوم باستثمار جميع الودائع التي بحوزته بسبب السيولة العالية التي يحتفظ بها المصرف مما يؤثر على معدل العائد الذي يتحقق المصرف ، كما وكانت علاقه الارتباط بين حجم القروض المنوحة من قبل المصرف من الودائع التي بحوزته طردية ومتوسطة التي بلغت 0.700 وبمستوي معنوية 0.056 مما يعني ان نسبة التوظيف ليست عالية مما يعكس على حجم استثمار الودائع بسبب مبالغة المصرف في الاحتفاظ بسيولة عالية مما اثر على اداء المصرف في تحفيز الاستغلال الامثل للموارد التي بحوزته والتي تنص على ان يحقق المصرف افضل عائد باقل مستوى من السيولة وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين ، واجمالاً نستطيع قبول الفرضية الثالثة التي تنص على ان : هناك علاقه ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب النشاط والاداء المصرفي .

(6) جدول

## علاقة الارتباط بين مؤشرات السوق والاداء المصرفي لمصرف دار السلام

						علاقة الارتباط
مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	
0.044	**0.905	0.371	-0.012	.	1	نسبة ربحية السهم
0.048	0.730	.	1	.	.	معدل دوران الاسهم

. الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول (6) علاقة الارتباط بين نسب السوق والاداء المصرفي لمصرف دار السلام لالمدة 2005-2015 ، اذ كانت علاقه الارتباط بين نسبة ربحية السهم والاداء المصرفي طردية وقوية التي بلغت 0.905 وبمستوي معنوية 0.044 ما يفسر ان الاعلان عن تحقيق ارباح ينعكس ايجابياً على سمعة المصرف والذي يؤثر بدوره بزيادة تداول (دوران) سهم المصرف في سوق العراق للاوراق المالية وكما مبين في الجدول كانت علاقه الارتباط بين معدل دوران السهم المصرفي طردية متوسطة التي بلغت 0.730 وبمستوي معنوية 0.048 أي ان الاعلان المصرفي عن تحقيق ارباح يؤثر على معدل دوران السهم في السوق المالية والعكس صحيح ، وكما مبين في الجدول 5 كانت العلاقة طردية وان انخفاض الارباح المبينة في الجدول 1 ادي الي انخفاض معدل دوران السهم في السوق المالية مما ادي الي انخفاض الاداء المصرفي . اي يمكن القول قبول الفرضية الرابعة التي تنص على ان : هناك علاقه ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين مؤشرات السوق والاداء المصرفي .

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. ان مؤشرات السيولة اخذه بالارتفاع من عام 2005 الى عام 2015 التي تجاوزت في بعض الاعوام نسبة الـ (100%) مما اثر على معدل العائد الذي يحقق المصرف وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد وكذلك اثر ذلك على ربحية السهم التي بلغت عام 2015 نسبة (9%) المبين في الجدول (2) وهي اقل من الاعوام السابقة والذي انعكس بدوره على معدل دوران السهم في السوق العراق للاوراق المالية الذي بلغ (0%) ولكن هناك حماية جيدة لاموال المودعين.

2. ان الاحفاظ المفرط بالسيولة يقلل من الارباح التي تعد من اهم اهداف المصرف بعد الامان اذ بلغت نسبة العائد على حق الملكية ونسبة العائد على الموجودات على التوالي (4% و 1%) مما يدل على ان الربحية منخفضة جداً مقابل السيولة العالمية . كما ويبيّن في الجدول (3) نجد ان علاقة الارتباط كانت عكسية بسبب ان النتيجة كانت (0.73- 0.70) وبمستوى معنوية (0.437 و 0.441) ما يؤكد العلاقة العكسية بين السيولة والاداء المصرفى وقبول فرضية البحث الاولى.

3. لاحظنا ان نسبة العائد منخفض بسبب احتفاظ المصرف بسيولة عالية ادى الى ان نقول بان اداء المصرف ليس بالمستوى المقبول حسب قاعد الاستغلال الامثل للموارد المتاحة والتي يجب على المصرف موازنة بين السيولة والربحية ، وكما مبين في الجدول (4) نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين الربحية والاداء المصرفى والذي بلغ مؤشرات هذه النسبة على التوالي (0.960 و 0.606 و 0.955) وبمستوى معنوية (0.021 و 0.051 و 0.032) والتي تؤكد العلاقة الطردية ، اذن انخفاض العائد ادى الى انخفاض الاداء المصرفى وقبول الفرضية الثانية.

4. ان هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين مؤشرات النشاط والاداء المصرفى اذ ان ارتفاع النشاط يلازم ارتفاع في اداء المصرف والعكس صحيح وبما ان معدل استثمار الودائع وكذلك الاقراض يتراوح بين 30% و 46% يتبيّن ان المصرف لم يقوم باستثمار الودائع بشكل كبير رغم وجود سيولة عالية في المصرف مما اوجد اموال معطلة عن العمل والذي انعكس سلباً على نشاط المصرف ، وكما بين الجدول (5) ان نسبة معدل الاستثمار والقروض بلغت على التوالي (0.556 و 0.700) وبمستوى معنوية على التوالي (0.048 و 0.056) ما يؤكد العلاقة الطردية بين كفاءة نشاط المصرف و الاداء المصرفى وقبول الفرضية الثالثة.

5. يبيّن مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية والاداء المصرفى يساهم في زيادة تداول اسهم المصرف وارتفاع سعره وهذا ما لاحظناه ان الاداء المنخفض ادى الى انخفاض سعر السهم في سوق الاوراق المالية وقد كانت علاقة الارتباط طردية ومعنوية اي ان ارتفاع الاداء المصرفى يلازم تحسن سعر السهم في سوق الاوراق المالية وعكس صحيح وكما بين الجدول (6) ان مؤشرات السوق كانت لنسبة ربحية السهم ومعدل دوران السهم كانت على التوالي (0.905 و 0.730) وبمستوى معنوية (0.044 و 0.048) كانت تؤكد العلاقة الطردية وقبول الفرضية الرابعة.

**التوصيات:**

  1. على ادارة المصرف موازنة بين السيولة والربحية وعدم تعطيل النقدية والتي تؤدي الى انخفاض مؤشرات الربحية.
  2. على ادارة المصرف التركيز على الانشطة التي تزيد من عوائد المصرف اكثر من الانشطة الاخرى وكذلك تقديم تسهيلات مصرافية للعملاء لتشجيعهم على التعامل مع المصرف .
  3. على ادارة المصرف التركيز على الاستثمارات وذلك لما تدره من ايرادات للمصرف.
  4. على ادارة المصرف التركيز على الكوادر المحاسبية الكفوءة وتطوير قدراتهم في مجال الانشطة المصرفية وتقييم الاداء من اجل زيادة كفاءة المصرف وانشطته.
  5. على ادارة المصرف القيام بتقييم اداء انشطتها بين فترة و أخرى من اجل معالجة نقاط الضعف وتنمية وتطوير نقاط القوة في انشطتها بما يتماشى مع الظروف الراهنة والازمة المالية الحالية في الاقليم.

6. نوصي المصرف بالاستثمار الامثل لمواردها ما يساهم من في زيادة ربحيتها وتوزيعاتها ما ينعكس ايجابيا على الشركات والمصارف ويعظم قيمتها.
7. يجب ان يلزم السوق العراقي للوراق المالية بالافصاح عن بياناتها الفعلية ما يساهم في اعطاء معلومات صحيحة للمستثمرين في البورصة ما يقيم السهم بصورة عادلة فيها.

### المصادر

1. القوائم المالية للمصرف عينة البحث للسنوات 2005 - 2015.
2. جربوع، يوسف محمود،”مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الاخطاء غير العادلة والتنبؤ بفشل المشروع“، مجلة الجامعة الاسلامية،المجلد الثالث عشر ،العدد الاول ،2005.
3. عبداللطيف،كمال فتحي،”التحليل المالي ما له وما عليه“،مجلة المحاسبين القانونيين ، العدد 119.
4. الخلالية، محمود،”التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية“،جامعة الاردنية 1999.
5. خنفر، المطرانة،”تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي“، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن 2006.
6. الحيالي، وليد ناجي،”الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ”رئيس الاكادمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2007 .
7. الشيخ، فهمي مصطفى ”التحليل المالي“، الطبعة الاولى 2008.
8. رمو، الوتار، وحيد محمود ، سيف عبدالرزاق ”استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية“ دراسة علي عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للوراق المالية ، مجلة تنمية الرافدين العدد100 مجلد 32 سنة 2010
9. احمد ، حنظل، سمير عباس ، عبد علي“ استخدام النسب المائية كاداة لتقييم كفاءة الاداء ”مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجمدة العدد32 سنة 2012.
10. الشكرجي، بشار ذنون ”تحليل ايرادات لانشطة مصرافية“، دراسة تطبيقية علي عينة من المصارف التجارية ”رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل 1999.
11. رمضان ، جودة، زياد : محفوظ طلاحات المعاصرة في ادارة البنوك ” دار الوائل للنشر والتوزيع ، عمان ، اردن 2003.
12. الياس،ماهر جلال يعقوب،”تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية لمدة من (1994-2003) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل 2005.
13. مطر، محمد ” الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني ” دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2003.
14. العامری، محمد علي ابراهيم ” الادارة المالية ” دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق 2001.
15. <http://www.uabonline.org/ar/magazine>
16. <http://www.isc.gov.iq/node/275>